الجلسة السابعة والتسعون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 15 رمضان 1421(2000/12/12)
- **الرئاسة** : السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ساعتان و34 دقيقة ابتداء من الواحدة و51 دقيقة بعد الزوال
- **جدول الأعمال:**

مواصلة المناقشة العامة حول مشروع القانون المالي لسنة 2001

❖❖❖

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة :

.... الآن انتقل الي استكمال مناقشة مشروع القانون المالي بالاستماع الى بقية مداخلات الفرق، الكلمة الآن لفريق التجديد والتقدم الديمقراطي للمستشار السيد رحال الزكراوي، فليتفضل.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف بالمساهمة في هذه المناقشة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون المالي بشكل عام، ثم للوقوف عند بعض القضايا والإشكاليات التي تكتسي في نظرنا أهمية خاصة.

السيد الرئيس،

أيها السادة،

إن أي تقييم موضوعي لمشروع المزانية يجب أن يستحضر المعطيات المتعلقة بالسياق الوطني والدولي لهذه الميزانية من جهة واستجلاء طبيعة الأجوبة التي تضمنها المشروع من جهة أخرى سواء فيما يخص الأوضاع الوطنية أو سبل اندماج بلادنا في الإقتصاد العالمي، وبهذا الصدد فإنه لا يخفى عليكم أن أهم المعطيات تتلخص في استمرار ظاهرة الجفاف وارتفاع كلفة الطاقة وارتفاع معدلات الفائدة وسعر الدولار بالأسواق العالمية بموازاة مع الاتساع المتزايد لظاهرة العولمة وتكثيف مسلسل اللبرلة وحرية المبادلات وتفكيك أنظمة الحماية الجمركية واستنفاذ بعض المداخيل الاستثنائية خاصة مداخيل الخوصصة.

وفي مقابل هذا المحيط القاسي الذي يذكرنا بوضعية الاقتصاد الوطني في بداية الثمانينيات الذي أدى بالبلاد الى الغوص في المديونية الخارجية، نرى أن الحكومة عوض أن تستنجد بالمؤسسات المالية الدولية أو تقحم البلاد في برنامج للتقويم، نجدها قد حافظت بكل شجاعة ومسؤولية على العديد من اختياراتها الأساسية، سواء تعلق الأمر بمواصلة الإدخال التدريجي لمختلف الإجراءات الهادفة الى تغيير بنية الميزانية ككل أو فيما يخص توظيف التوازنات المالية الكبرى ومواصلة سياسة التدبير الناشط للدين الخارجي واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة ظاهرة الجفاف وتأهيل القطاعات الإنتاجية التقليدية وتطوير بعض القطاعات الصاعدة.

وبلغة الأرقام فإن الحكومة تلتزم بمقتضى المشروع المعروض علينا بحصر التضخم في 2.5٪ ونسبة العجز في 3٪ ومواصلة مجهود تخفيض الدين الخارجي الى 15 مليار دولار وتخصيص 12 مليار درهم للقطاعات الإجتماعية في إطار التحملات المالية لاتفاق 19 محرم بل وتخصيص نسبة 48٪ من الميزانية العامة للقطاعات الإجتماعية إضافة الى العديد من الإجراءات النوعية والقطاعية الهادفة الي ترشيد الاستثمار العمومي وتحفيز الاستثمار الخاص وتفعيل الأدوار الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بغية تنسيق جهود مختلف الفاعلين وتعبئة كافة أدوات تدخل الدولة في السياسة الإقتصادية والإجتماعية.

وفي نفس الاتجاه، فإنه من الضروري التنويه بالعمل الحكومي فيما يخص مواجهة آفة الجفاف، سواء تعلق الأمر بمضمون البرنامج الوطني أو بالأسلوب الجديد المتبع في التطبيق من حيث السرعة والشفافية.

إن مجمل هذه المعطيات التي أشرنا إليها تدفعنا الى التعبير من جديد عن دعمنا لهذه الحكومة وتقديرنا لشجاعة الاختيارات الواردة في مشروع القانون المالي والإرادية التي تسعى من خلالها الحكومة تجاوز الصعوبات وتدبير الإكراهات غير أن التأييد والدعم لا يعني مطلقا أن مشروع الميزانية ومن خلاله السياسة الحكومية هي كاملة ومتكاملة وفوق أي نقد أو توجيه، بل إن كل محلل موضوعي ومتبصر لا يمكن إلا أن يتفهم ويستحضر الصعوبات والإكراهات التي مافتئت تواجه الحكومة الحالية منذ تنصيبها سنة 1998، إكراهات ناجمة أساسا عن تركة الماضي الثقيلة والتزايد الملحوظ لنشاط مراكز المقاومة للتغيير واللوبيات المحافظة.

إننا حينما نوجه الانتقاذ الى الحكومة، فهذا من باب المسؤولية والمساهمة في التسيير ولا نتطاول على أحد، فالتطاول يكون على الشيء الموجود وتوجيهنا وانتقاذنا البناء للحكومة يسد فراغا نشعر به ويشعر به الشعب المغربي، وكما يعلم الكل فالطبيعة لا تقبل الفراغ، ونحن لا نلوم أحدا وبالأحرى إخواننا في المعارضة، فهي مازالت تبحث عن نفسها حتى الآن، ولم تستطع أن تضبط مكوناتها وتضع استراتيجية لها، ونتفهم كون التغييرات التي حصلت هذه السنة قد زعزعت بعض مكوناتها، فهي لازالت في مرحلة بعد الفطام ونتمنى لها العمر الطويل حتى تبلغ أشدها ليكتمل عودها وتصبح في المستوى المطلوب، إلا أننا خلال هذه المدة لن نبق متفرجين ولن نبخل على حكومتنا بالنصح والانتقاد.

وحينما نلمح الى الإكراهات والارث الثقيل فلأن هذا الارث تم تراكمه لمدة أكثر من أربعين سنة، وعندما فحصت الحكومة، حكومة التناوب، الملفات عن قرب تبين أن الوضعية كانت أسوأ مما كنا نتوقع وأن الكارثة كانت آتية والسكتة القلبية وشيكة، كما عبر عنها الحسن الثاني رحمه الله.

فمن المسؤول عن كارثة القرض الفلاحي ومعضلة القرض السياحي اللذان تعرضا للنهب المنهج لمدة عقود دون أن يحرك المسؤولون آنذاك والمؤيدون لهم أي ساكن؟ ومن وزع الامتيازات على كبار القوم؟ ومن أعطى أراضي SODEA وSOGETA للأعيان؟ ويأتي اليوم لمطالبة الحكومة بتوزيعها على العاطلين وعقلنة تسيير القطاع العام. لقد حق من قال إن لم تستحيي فقل ما تشاء.

إن من حسنات حكومة التناوب في هذه المرحلة الراهنة أنها فتحت هذه الملفات الى جانب ملفات أخرى، وهي الآن تسعى إلى تفكيك عقدتها، ونحن نعلم أن هذا العمل سيتطلب وقتا طويلا، وعندما نتطرق الى بؤر المقاومة فإننا نعني الإدارة بكل مكوناتها والتي لازال تطهيرها لم يكتمل بعد، وهنا لابد من الإشارة الى تعامل القطاع الخاص مع هذه المرحلة، فتجربة التناوب أسسها توافق تاريخي بين الفرقاء الثلاث الدولة والهيئات السياسية والنقابية والفعاليات الإقتصادية منذ سنة 1996، إلا أننا لاحظنا أن هذا القطاع الخاص لازال يسلك السلوك الذي تربى وترعرع فيه منذ عقود وهو الاعتماد على اقتصاد الريع وانعدام العزيمة والانتفاع الضروريين لكل عمل استثماري، بل أكثر من ذلك أصبحت جمعية أرباب العمل بالمغرب شبه نقابات تتقدم الى الحكومة بملفات مطلبية لتعزيز امتيازاتها عوض التقدم باقتراحات للنهوض بالإقتصاد الوطني، وهذا يتنافى وبناء المقاولة المواطنة التي ينادي بها الكل والتزم بها أصحابها أنفسهم.

ومع ذلك فإننا في فريق حزب التقدم والإشتراكية والإشتراكي الديمقراطي مقتنعين بأنه بإمكان الحكومة أن تحقق تقدما مهما في العديد من الملفات، استسمحكم السيد الرئيس أن أتعرض لبعض منها بإيجاز، أول هذه الملفات هو الدور المنتظر أن تلعبه الجماعات المحلية والهيئات الممثلة للقوى المنتجة في مسلسل التقدم والدمقرطة، فكلنا على علم بمعطيات الواقع الحالي من حيث وضعية الجماعات المحلية والغرف المهنية وطرق تسييرها ومستوى أدائها، وقد شكلت الإنتخابات الأخيرة خاصة تلك التي همت تجديد ثلث مجلس المستشارين مناسبة جديدة تأكد من خلالها أن إصلاح نظام اللامركزية والقانون الإنتخابي أصبح يشكل مدخلا أساسيا لدعم وتطوير الإنتقال نحو الديمقراطية والتقدم الإقتصادي والإجتماعي.

إن إنتخابات 15 شتنبر 2000 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين لم تكن إلا انعكاسا وصورة لانتخابات 97 التي أفرزت جماعات محلية غير مسؤولة تطغى عليها المنافع الذاتية والامتيازات، وتكونت من خلال تزوير إرادة المواطنين وشراء الضمائر.

لقد دأبت الحكومات السابقة والأحزاب التي أفرزتها بإرادتها من خلال كل المناسبات الإنتخابية باعتراف زعماء هذه الأحزاب أنفسهم على شاشة التلفزة، دأبت هذه الحكومات على إفراغ العمل السياسي من عمقه الأخلاقي ووضع أسس جديدة لهذا العمل يرتكز على الحجم الإقتصادي للمنتخبين والامتيازات والتزوير والولاءات، الشيء الذي أفرز طبقة سياسية جديدة لاعلاقة لها بالعمل السياسي، وانعكس هذا العمل على تسيير المؤسسات في كافة المستويات. وإننا إذ ندعو الحكومة الى التعجيل بإحالة مشاريع النصوص المتعلقة بهذا الإصلاح على البرلمان، فإننا نؤكد على ضرورة الإهتمام كذلك بالتسيير الحالي لمختلف الهيئات المنتخبة وتعبئة كل الوسائل الكفيلة بترشيد استعمال الوسائل المادية والبشرية وتوظيفها لخدمة الحاجيات المرتبطة بالمعيش اليومي للمواطنين، وتحقيق هذه الأهداف يقتضي من ضمن الأمور الأخرى تنشيط وتفعيل أجهزة التفتيش والمراقبة والإعلان عن نتائج عملها.

الملف الثاني الذي يكتسي في نظرنا أهمية متميزة يهم إشكالية تحفيز الاستثمارات الخصوصية وحل معضلة التشغيل خاصة بالنسبة للشباب، وإذا كان الجميع متفق اليوم على تشخيص واقع هذا القطاع والصعوبات التي تعيق حتى الآن تحقيق التقدم المنشود، فإننا ندعو الحكومة إلى الاسراع في بلورة الشباك الوحيد الجهوي ولجن الاستثمار الإقليمية بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والإنكباب على إيجاد الحلول الجدية للإشكالية العقارية والدفاع بالقطاع البنكي إلى تبني أسلوب جديد في تمويل الاستثمارات وتأهيل قطاع المقاولات المتوسطة والصغرى بمايمكنها من لعب دور أساسي في تنشيط الإقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل.

الموضوع الثالث الذي أود أن أشير إليه يتعلق بالإصلاح الإداري والقضاء الذي طال انتظاره، وعلى الرغم من اقتناعنا بأهمية الأعمال التحضيرية لهذا الإصلاح من حيث إعداد الدراسات اللازمة والوقوف على مكامن الخلل في الأنظمة الحالية في هذا العمل التحضيري فإننا نطالب بالإسراع في تحقيق هذا الإصلاح.

الملف الرابع الذي أود التطرق إليه هو ملف الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية التي بدأتها الحكومات السابقة، وتبنتها حكومة التناوب وقدمتها في بداية سنة 1999. فهذه الخطة التي ادعى البعض أنها تحتضر، هذه الخطة هي من صميم المجتمع المغربي سامهت فيها كل مكوناته وتتمشى مع روحه ومقوماته وهي خطة لم تكتحل بكحل الصين ولم تصبغ بصباغ أوربا وأمريكا بل هي من صلب ثقافتنا المغربية العربية الأمازيغية، فهي من صنع أنامل مغربية أصيلة، تعكس صفاء عيون بنات الريف الشامخ وتجلجل لها كواعب الأطلس المتوسط وتتزين بحلي أمهات الأطلس الكبير، فبعض من بنودها حتى تلك التي يدعي خصومها أنها منافية للتقاليد والتعاليم الإسلامية مطبقة في مناطق نائية من وطننا العزيز، وإذا كنا (نفهم) محاربة بعض القوى الظلامية لهذه الخطة فإننا لا نفهم تماما معارضتها الشديدة من طرف بعض دعاة الأصالة والنهوض بالثقافة الأمازيغية اللهم إذا كانت دعوتهم منبثقة من إنشغالات أخرى، فالأصالة ليست هي النطق بكلمتين أمام كاميرا التلفزة في الحملات الإنتخابية وإنما الغوص في التراث وتعميم حسناته على كل المجتمع المغربي، فعلى الحكومة أن تفعل هذه الخطة وأن تجعلها في المسار الذي سيؤدي بها الى الخروج إلى حيز التطبيق في أقرب الآجال.

هذه السيد الرئيس، السيد الوزير، أيها الإخوة أهم القضايا والملفات التي تشغل بالنا ونعتبرها ذات أولوية وكما أشرت الى ذلك فيما سبق، فإننا مقتنعين أن الحكومة تقاسمنا هذه الهواجس وتتطلع مثلنا لتهييء مستقبل أفضل للمغرب وللشعب المغربي، وما نلح عليه هو ضرورة الرفع من إيقاع العمل الإصلاحي والإسراع بتدشين كل الأوراش الكفيلة بتأهيل بلادنا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا لربح رهانات المنافسة والتحديات التي يطرحها عالم اليوم بكل تعقيداته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السادة،

مرة أخرى وليست هي لا المرة الأولى ولن تكون المرة الأخيرة مرة أخرى أقول تجتاز بلادنا منذ قيام تجربة التناوب التوافقي وتدشين مرحلة الانتقال الديمقراطي لحظات قلق تستدعي التساؤل حول جدوى اصطناعها في هذه الفترة بالذات من لدن بعض الأوساط الذي يظهر أنها غير مكترثة بدقة المرحلة عن وعي أو عن غير وعي، إننا من موقع المسؤولية والرزانة والتوسط الذي ميز دائما سعينا السياسي سبق أن سطرنا على أهمية المرحلة التاريخية الدقيقة التي تجتازها بلادنا ونبهنا الى هشاشتها رغم ما قطعته من أشواط وكل ما تراكم من مكتسبات ومنجزات في فترة وجيزة في مجال دمقرطة البلاد وتوسيع حقل ممارسة الحريات العامة معتبرين أن نجاح هذا المشروع السياسي الكبير يستلزم تعبئة كل الطاقات وشحن كل العزائم وتوحيد جهود كل القوى الديمقراطية والتحلي بروح اليقظة والحذر والحزم لحماية مسلسل التغيير وجعله يتخذ منحى لارجعة فيه ومسارا يؤمن له الدوام والاستمرارية.

كما أننا أكدنا على ضرورة التمسك بروح التأني والصبر لمواجهة كل الصعاب لتفادي السقوط في فخ الاستفزازات ومحاولة الزج بقوى التغيير في صراعات جانبية مفتعلة من شأن الخوض فيها فقط إثارة المزيد من المقاومات ووضع المزيد من العراقيل أمام مسيرة التحول الديمقراطي في بلادنا، ولعل ما نحياه اليوم من محاولة للنيل من مقدسات البلاد ومؤسساتها يدخل في هذا الإطار مستترا سواء وراء بحث مبثور على الحقيقة التاريخية أو مزايدات ملف حقوق الإنسان والمناداة بالانتقام.

إننا نعتبر أن تدشين المسلسل الديمقراطي من طرف المغفور له الملك الحسن الثاني سنة 1975 بارتباط مع نضال الشعب المغربي من أجل استكمال وحدته الترابية وتعميق هذا المسلسل من خلال قيام حكومة التناوب وتعيين أحد رموز الحركة الوطنية على رأس هذه الحكومة يعبران عن إرادة ملكية واضحة ومتقاسمة لطي صفحة الماضي، شابتها سوء تفاهمات وخصومات وذلك لوضع البلاد على نهج الدمقرطة والإصلاح والتقدم.

وإذا كنا في حزبنا حزب التقدم والإشتراكية والإشتراكي الديمقراطي لا نجادل في ضرورة كتابة التاريخ المغربي المعاصر، فإننا نعتقد أن هذا العمل الهام لن يستقيم دون الرجوع الى نوي الاختصاص من رجال ونساء التاريخ والمعرفة ودون الامتثال الى الضوابط العلمية والارتكاز على المصادر الموثوقة والتحلي بروح الموضوعية والتجرد من أي نظرة تميل الى البهرجة والإساءة أكثر ما تسند الي الرغبة الصادقة في إبراز الحقيقة، وكما قال أحدهم فإن ذاكرة التاريخ لا يجب أن تشكل عبء بل قفزة الى الأمام، ووعيا منا بمسؤوليتنا التارخية، وانطلاقا من مواجهتنا الدائمة لكل أنواع المغامرة ومن أدائنا الثمن غاليا الى جانب حلفائنا لإنضاج ظروف الانتقال الديمقراطي الذي نحياه اليوم، نعرف حق المعرفة كيف التقت بالأمس وتلتقي اليوم بشكل موضوعي، فالأوساط الرجعية المدافعة عن عهد الامتيازات وخرق القانون والنهب المنهج لخيرات البلاد دون مراعاة حق الشعب في العيش الكريم والحرية من جهة ومن جهة أخرى بعض الذين كانوا دائما ولازالوا مخالفين لمنحى التاريخ ويعيشون خارجه وأساؤوا كثيرا للأمة ولازالوا يسيئون إليها ومجموعة من المتهورين المتطلعين للإثارة دون أدنى اعتبار لما حققه شعبنا من مكتسبات هائلة على درب الديمقراطية والتقدم والعدالة الإجتماعية كمدخل للتنمية الحقيقية.

إن الحكومة مطالبة في ردها على هذه المحاولات بالتأني والتبصر وألا تلجأ تحت الضغط إلى ردود فعل كانت تعارضها وتحاربها بالأمس القريب ولا تتلاءم مع مبادئها وفلسفتها ونظرتها إلى كيفية بناء دولة الحق والقانون.

ردود ضاقت مكوناتها منها الأمرين في الماضي خصوصا وأن ردود الفعل هاته قد تفتح على بلادنا جبهات لا قبل لنا بها من طرف المتربصين بها الدوائر، وقد بدؤوا فعلا، وعلينا ألا نكثرث بهذه الأعمال أو اللجوء الى القضاء لتوضيح الأمور وفضح المتآمرين المستثرين

وراءها والخطر لا يمكن في جماعة وقفت أمام البرلمان أو أولاد نشروا ما نشروه في الصحف، وإنما من يستغل سذاجتهم السياسية لضرب التجربة ومحاولة تحطيمها.

إن قناعتنا راسخة- السيد الرئيس- لأن مسلسل التغيير الذي دشنه المغرب يستدعي أكثر من أي وقت مضى الالتفاف حول جلالة الملك وسعيه الواسع الى تحديث البلاد ودمقرطة الدولة والمجتمع وتأهيل الإقتصاد ودخول عهد التقدم والرقي والعدالة الإجتماعية من بابه الواسع وبخطى حثيثة ومحكمة ودون تسرع ولا تهور، وإن خير سبيل لخدمة هذا التوجه يكمن في تقوية المسار الإصلاحي للحكومة وتقوية أواصر الأغلبية الحكومة وتفعيل قوى التقدم لتتشكل في بلادنا حركة حداثية قوية لخدمة ذلك المشروع الحضاري العظيم الذي يصبو إليه شعبنا مشروع الدمقرطة والتغيير والعدالة، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الآن الكلمة لفريق جبهة القوى الديمقراطية والكلمة للسيد رحو الهيلع، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد رحو الهيلع:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

هذه ثالث فرصة تتاح لنا هذه السنة، لمناقشة الأداء الحكومي، بعد مناقشة المخطط الخماسي والقانون المالي النصف سنوي، وهي مناقشة سياسية في جوهرها، وليست فقط مناقشة تقنية للمداخيل والمصاريف، وما يزكي ذلك أكثر، أننا أمام حكومة سياسية، لها برنامج وتصور مجتمعي وتمارس عملها ضمن تجربة سياسية تاريخية هي تجربة التناوب، تجربة دعمناها في جبهة القوى الديمقراطية بكل قوانا، وساهمنا فيها بأمل وتفاؤل، أما من حيث الظرفية السياسية الخاصة، فإن الحكومة هيأت مشروع القانون المالي، في العهد الجديد، الذي دخلناه باعتلاء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله عرش بلادنا، بتوجهاته الديمقراطية والإجتماعية الواضحة، والتي من المفروض أن يعكسها الأداء الحكومي عامة، وقانون المالية بوجه خاص، كما أنه المشروع الذي يأتي بعد التعديل الحكومي الذي كنا نتمنى أن لا ينحصر في الجانب التقني، بل بالأساس، في الجانب السياسي ليكون دعامة لحكومة التناوب، ويرفع من مستوى أدائها، عوض مراكمة القطاعات لبعض الوزراء، ونحن نعتبر أن الطريقة التي تم بها هذا التعديل، أثر بشكل سلبي على الأداء الحكومي وعلى تماسك الأغلبية.

ولابد أن نشير في هذا الإطار، أن مشروع قانون المالية للسنة المقبلة هو مبدئيا، آخر مشروع ستنفذه هذه الحكومة بالكامل، وهو ما يعني أن الحصيلة العامة لحكومة التناوب، سترتبط الى حد بعيد بما ستنجزه خلال السنة المقبلة، وعليها سيتوقف حكم الشعب عليها، وعلى تجربة التناوب ككل، إنه رهان سياسي كبير، له بعد تاريخي، اعتبارا لانعكاساته على المستقبل السياسي لبلادنا، انطلاقا من كل هذه الانشغالات، ومن رغبتنا وإرادتنا الأكيدة في نجاح حكومة التناوب نناقش هذا المشروع، من موقع المساندة والحرص على أفضل أداء ممكن لحكومتنا، غير أن قانون المالية لا يرتبط فقط بالظروف السياسية وإن كان لها أهميتها الكبرى، ولابد من أخذها بعين الاعتبار حين إعداده، بل أنه يرتبط، الى حد كبير، بالظروف الاقتصادية والمالية وبما يصطلح عليه بالإكراهات الموضوعية، وسوف لن نسترسل في تحليل هذه الإكراهات، المتعلقة بالجفاف، وارتفاع أثمنة البترول والدولار، وانخفاض قيمة الأورو، والتحملات الاستثنائية لخزينة الدولة، هذه الإكراهات، معروفة ولا حاجة بنا الى تكرار ذلك، نسجل فقط أننا نتفهم هذه الإكراهات ونعي تأثيراتها الأكيدة على توازناتنا المالية وحياتنا الإقتصادية بوجه عام.. غير أن الظرف الإقتصادي العام، لا يتميز لحسن الحظ، سوى بالإكراهات والسلبيات، بل أيضا بعناصر إيجابية لابد من الإشارة إليها، مثل التحسن النسبي للظروف الإقتصادية الدولية، وتحسن مبيعاتنا من الفوسفاط وتنامي بعض القطاعات البديلة مثل السياحة والصناعات الجديدة، وتحسن تحويلات المهاجرين والموارد

المحتملة لفتح رأسمال اتصالات المغرب... ليست الظروف الإقتصادية كلها سيئة ولا ينبغي أن نحملها كل نواقص هذا المشروع ونفسر كل شيء بالإكراهات.

نحن نعتقد أن العمل السياسي هو مواجهة الإكراهات وإبداع أشكال للتغلب عليها، فلابد من قدر من الإرادية لأي حكومة سياسية، خاصة إذا كانت ذات توجهات إجتماعية في خطابها ومكوناتها.

السيد الرئيس،

يحمل مشروع قانون المالية للسنة المقبلة إيجابيات أكيدة، لا يمكن من باب الموضوعية التغاضي عنها ونكرانها، ففي ظل الإكراهات المتعددة ومواجهة الرهانات التي تطرحها العولمة، فإن الحفاظ على التوازنات الكبرى ليس بالأمر السهل، ونسجل للحكومة أنها تمكنت من ذلك، خاصة وأن أي إخلال بالتوازن المالي يؤثر سلبا على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية، كما تمكنت الحكومة من التحكم نسبيا في الدين الخارجي وتخفيضه الى حوالي 15 مليار دولار، رغم الصعوبات المالية فإن الحكومة تستمر في اتخاذ بعض الإجراءات ذات الطابع الإجتماعي وإن كانت محدودة، مثل تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق محرم حول الترقية الداخلية للموظفين وتحفيز المنعشين العقاريين19 لبناء مجمعات كبرى للسكن الاقتصادي والإقامات الجامعية، وإعفاء العمليات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك الاستمرار في تشجيع الاستثمار من خلال توسيع الإعفاء الجبائي على استيراد سلع التجهيز بالنسبة للاستثمارات الكبيرة.

ولابد أن نسجل كذلك استمرار الحكومة في عملية تبسيط النظام الجبائي والاتجاه نحو تجميع الضرائب المتفرقة ضمن الأنواع الثلاث الرئيسية، وهو اتجاه من شأنه تبسيط عملية الأداء بالنسبة للملزمين كما سيمكن مصالح وزارة المالية من تحصيل أفضل وهناك إجراءات جمركية هادفة الى تحسين القدرة التنافسية للمقاولات الوطنية وحماية الإنتاج الوطني... إنها بعض الإجراءات الإيجابية التي لا يسعنا سوى تسجيلها ودعمها، غير أننا نجد أنفسنا أمام ضرورة مصارحة أنفسنا أولا ومصارحة الحكومة ومجموع الرأي العام بأنها إجراءات متواضعة ومحدود التأثير، إن الأرقام قد تقنعنا وهي على الأوراق، لكن الواقع المعيش أقوى من الأرقام وأكثر قدرة على الإقناع، فشكاوي المواطنين من مختلف الفئات التي نتلقاها يوميا ونعايشها ميدانيا تجعلنا ننصت لمعاناة الشعب ونبض المجتمع أكثر من إنصاتنا لوقع الأرقام، إننا نتحمل مسؤولية التعبير عن هذه المعاناة ومسؤولية الوفاء بالتزاماتنا تجاه ناخبينا، ومن أجل ذلك نوجد تحت هذه القبة، فبقدر ما نحن حريصون على دعم تجربة التناوب وإنجاحها، نحرص أيضا على أن لا يحجب موقعنا في الأغلبية حقيقة الواقع ومحدودية ما تقترحه الحكومة من إجراءات، بإمكان أي حكومة تقنوقراطية أو حكومة أخرى أن تنجزها، فلم تأتي الحكومة بإجراء كبير له تأثير حاسم على الاقتصاد والمجتمع ويثير اهتمام الرأي العام الوطني والأوساط الإقتصادية الدولية التي نراهن عليها لتنمية الاستثمار. نلاحظ أن الحكومة تظل سجينة المعطيات التقنية لدرجة أننا نتساءل هل الحكومة هي التي تسير الإدارة وتوجهها أم العكس.

إن المشروع الذي نحن بصدد مناقشته هو رابع قانون مالي لحكومة التناوب، ورغم ذلك فهو لا يختلف عن سابقيه وكنا ننتظر الجديد الحقيقي والملموس والمؤثر على حياة أوسع الفئات الإجتماعية، لقد قلنا عند مناقشتنا لمشروع القانون المالي السابق أن الحكومة تمكنت من الحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكبرى وعليها الآن الانتقال إلى تحقيق التوازنات الإجتماعية والذي كان من المنتظر أن يميز حكومة التناوب عن سابقاتها، واليوم يطرح تساؤل لا مفر منه: أين يتجسد بالملموس التصور السياسي للحكومة والتصور المجتمعي لمكوناتها؟ أين يتجلى طابعها الإجتماعي المفترض؟ سؤال مقلق لا يجدي تجاهله باسم الاعتبارات السياسية، أكيد أن الحكومة وجدت نفسها، منذ البداية في مواجهة أزمة موروثة حاولت معالجتها ثم استسلمت لعملية تدبير هذه الأزمة وهي في تفاقم مستمر، هل سنستمر حتى نهاية ولاية هذه الحكومة في الحديث عن الأزمة الموروثة وعن الإكراهات وعن التوازنات الماكرو- اقتصادية؟ متى إذن ينجز ما قامت حكومة التناوب لأجله؟ أي تحقيق التوازنات الإجتماعية ومحاربة الفساد وتطوير الديمقراطية وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون؟.

إن ما اعتبرناه إجراءات إيجابية في هذا المشروع هي نفسها بحاجة الى نقاش، فهل يمكن اعتبار نسبة 47٪ المخصصة للقطاعات الإجتماعية تعبر فعلا عن السياسة الإجتماعية للحكومة؟ نحن نعتبر أن بناء المدارس وتعليم المغاربة والحفاظ على صحتهم وسلامتهم هو استثمار للمستقبل ومن واجب بل ومن الضروري أن تقوم به أي حكومة كيف ماكان لونها السياسي، وتطبيق الترقية الداخلية للموظفين إجراء لا يمكن نكران أهميته، لكنه إجراء لا يمس سوى جزء من الموظفين، لكن والآخرون الذين ظلت أجورهم مجمدة منذ سنين؟ ماكان ينتظره الموظفون من حكومة التناوب هو إقرار زيادة شاملة في الأجور ولو مرة واحدة في عهدها، ولم يحدث ذلك بعد مع الأسف، والحفاظ ودعم التوزنات الكبرى لا نجادل في أهميته، لكن هذا الحفاظ يتم بالإعتماد على الموارد الاستثنائية، كعائدات الخوصصة والقروض الداخلية والخارجية، وهذه الموارد تمثل ثلث الميزانية المقترحة، وفي هذا الإطار فإن التحكم في تدبير الديون الخارجية أمر إيجابي في حد ذاته، لكن لنلاحظ أن ذلك سيتم بفضل ارتفاع الدين الداخلي، ففي الوقت الذي ينخفض فيه الدين الخارجي بنسبة 11.6٪ يرتفع الدين الداخلي بنسبة 34.5٪.

وبالنسبة للإجراءات الضريبية التحفيزية فإنه، إضافة الى تأشيرها المحدود على مجمل النسيج الإقتصادي، فإن الاستفادة منها من طرف القطاعات الموجهة لها تظل ضعيفة نتيجة لغياب التواصل، إن التحفيزات الضريبية، رغم كونها محبدة من طرف الفاعلين الإقتصاديين، فإنه ينبغي القول أن نفسها قصير ولا يمكن الاستمرار فيها موضوعيا، اعتبارا لكون الضرائب والرسوم هي الموارد الأساسية لخزينة الدولة، علاوة على كون النظام الجبائي مازال بعيدا عن العدالة المطلوبة، فمازالت الضرائب الغير مباشرة تمثل الثلثين، ولم تتم مراجعة الإقتطاعات الضريبية للموظفين والمأجورين التي تظل ضمن النسب الأعلى في العالم كما سبق أن أكد ذلك جلالة الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه.

ولكون التخفيضات الضريبية لابد لها أن تقف عند حد معين، فلا يمكن المراهنة عليها لتشجيع الاستثمار،فلا بد من البحث عن أشكال قارة لهذا التشجيع مثل حل مشكلة العقار، حيث أن تكاليف شراء الأرض والتجهيز تقف عائقا أمام تنامي الاستثمارات خاصة الصغيرة منها، فبيع أو كراء أراضي الدولة بأثمان رمزية للمستثمرين ينبغي اعتباره استثمارا في حد ذاته وليس تضحية مالية بدون جدوى، فالنتائج الإقتصادية والإجتماعية للاستثمارات واضحة لكن لها نتائج مالية أيضا، إذ بقدر ما يزداد الرواج بقدر ما ترتفع الرسوم والضرائب، وعبرها ستسترجع الدولة ما فقدته من قيمة الأرض، والاستثمار، الخارجي منه والوطني، بحاجة ماسة الى شباك وحيد يتكلف بكل الإجراءات الإدارية الكثيرة والمعقدة، كما أن النظام البنكي بحاجة الى مراجعة من حيث شروط الاقتراض ونسبة الفوائد لتنتقل البنوك من مجرد وسطاء ماليين إلى فاعلين إقتصاديين ومؤثرين في حركة الاستثمار، وعلى الدولة أن تحرص على نزاهة وشفافية الصفقات، ومساعدة المقاولات المنتجة للبحث عن الأسواق الخارجية.

وإذا كما نلح على ضرورة بذل أقصى ما يمكن من الجهود لتنمية الاستثمار، الذي نتخوف أن يتأثر من ترتيبنا مؤخرا ضمن البلدان ذات المخاطر فلاقتناعنا بدوره الحاسم في حل أكبر مشكلة إجتماعية تواجهها بلادنا وهي مشكلة البطالة... وينبغي الإعتراف أن الحكومة حاولت القيام ببعض التدابير، لكن لم نلمس، مع الأسف، نتائج واضحة، ولم نلمس انخفاضا ملموسا في نسبة البطالة يسجل لهذه الحكومة، ولابد في هذا الإطار أن نؤكد اقتناعنا بأن الوظيفة العمومية ليست حلا لهذه الإشكالية، لكن في نفس الوقت لسنا من دعاة إقفال باب الوظيفة عندما يتعلق الأمر بتلبية الحاجيات الملحة، وبلادنا مازالت بحاجة الى الآلاف من المدرسين ومن الأطر الصحية، فوزارة التربية الوطنية تلجأ الى أزيد من 2400 معلم عرضي لتلبية حاجياتها الأكثر إلحاحية، حتى لا يتم تخصيص مناصب مالية قارة، ونحن نعلم انعكاسات هذا الحل الترقيعي على جودة التعليم الذي يتطلب كفاءات مهنية لها تكوين نظري وتطبيقي في ممارسة مهنة التعليم، فهذا الحل الذي لجأت إليها الحكومة يخلف اختلالات وميز بين أبناء المغاربة فيما يخص الحق في جودة التعليم، ونعلم أن المعلمين العرضيين موجهين

أساسا للتدريس في البوادي والقرى ليتكرس بذلك الحيف الممارس اتجاه العالم القروي، ونعلم أيضا أن هناك العديد من المستشفيات والمراكز الصحية صرفت عليها الملايير لتظل مغلقة بسبب نقص في الأطر الطبية والشبه- طبية، فنحن بحاجة، الى أزيد من 5000 من هذه الأطر لتقديم الحد الأدنى من الخدمات الصحية لكل المغاربة...

ونؤكد مرة أخرى، أن تدريس أبناء الشعب وحماية صحة المغاربة هو استثمار لبلادنا وليس خدمة إجتماعية، لذلك فإن خلق مناصب الشغل لتلبية حاجيات هذين القطاعين لم يعد يحتمل مزيدا من التأجيل والحلول الترقيعية المضرة بحاضر ومستقبل بلادنا، وما نريد التأكيد عليه أن محاربة البطالة، بكل أشكالها، هو استثمار إقتصادي وإجتماعي في نفس الوقت، فالأمر يتعلق بطاقات بشرية معطلة، بل وخسارة للدولة والمجتمع، وفي هذا الإطار فإننا ندعو إلى إقرار برنامج وطني للحد من آثار البطالة التي تشكل كارثة إقتصادية وإجتماعية حقيقية.

السيد الرئيس،

السادة المحترمون،

ننشغل في فريق جبهة القوى الديمقراطية، بشكل كبير، بوضعية العالم القروي، خاصة وأن هذا العالم، انضافت إلى همومه التقليدية، هم الجفاف وما خلفه من آثار كارثية، فقد سجلنا في حينه، أهمية البرنامج الوطني للحد من آثار الجفاف الذي أقرته الحكومة ودعونا الى حسن تطبيقه ليكون له مفعول ملموس على الحياة القروية، وقد تتبعنا إنجاز هذا البرنامج منذ بدايته إلى اليوم، للوقوف علي تطبيق هذا البرنامج ومدى تأثيراته الفعلية، والخلاصة التي استنتجناها أن هذا البرنامج لم يكن له سوى تأثير محدود على وضعية الفلاحين عامة والعالم القروي بوجه خاص، فإضافة إلى عدم كفايته في الحد الأدنى، كانت هناك كالمعتاد، تلاعبات وتبذير، بل أن الأمر أحيانا لا يتعلق سوى بتحويل للاعتمادات، فبناء طريق، أو مدرسة أدرج ضمن محاربة اثار الجفاف، مما أظهر أرقاما لا تعبر فعلا عن هذه المحاربة، وها نحن نرى اليوم أبقارا بالجديدة تموت من الجوع، وهي حالة تم تداولها إعلاميا؛ لارتباطها بجنون البقر الذي يحظى بانشغال وسائل الإعلام، ونحن متأكدون من وجود حالات أخرى في مختلف مناطق البلاد، مما يبين محدودية هذا البرنامج، ونفس الشيء يمكن قوله حول إعادة جدولة قروض الفلاحين، الذي لا يعمل سوى على تأجيل نسبي لأزمة الفلاحة المغربية، وها نحن نرى الفلاحين يعانون من ارتفاع الفوائد ومن ضعف القروض الممنوحة.

إن نتائج السياسة الحكومية في القطاعات التي ذكرنا، وقطاعات أخرى، مازالت بعيدة عن انتظارات المجتمع وعن طموحات الحكومة نفسها والتي عبرت عنها في التصريح الحكومي وتصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان، والحكومة تفسر قصورها بالإكراهات وضعف المداخيل، لكن في نفس الوقت تستمر في السكوت عن الأموال المختلسة أو المدبرة بشكل سيء في المؤسسات العمومية مثل القرض العقاري والسياحي، والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والمكتب الوطني للسكك الحديدية وغيرها من المؤسسات، علما أن بعض المختلسين الكبار شكلوا ثروات كبرى وبإمكانهم إرجاع ما اختلسوه من أموال الشعب، وإذا كانت الحكومة تشفق عليهم فلتسترجع الرأسمال على الأقل وتترك الأرباح والفوائد، كما أن أملاكا للدولة وبالتالي المجتمع فوتت لبعض المحظوضين.

ومازالت الامتيازات مستمرة عبر رخص مقالع الأحجار والرمال والرخص المختلفة، ومازال التبذير قائما من خلال المباني الفخمة والمصاريف الزائدة، وتبذير في تدشينات رسمية لمشاريع صغيرة، وأجور وتعويضات عليا وخيالية أحيانا وسيارات فخمة لبعض المسؤولين والوزراء وهو ما لا يعبر عن نقص في الأموال، ولا ينسجم مع كوننا بلدا فقير، إن هذه المصاريف تبدو صغيرة، إذا أخذت كل واحد على حدة، لكن استجماعها في رقم واحد، سيبين أن هناك أموالا كثيرة تضيع فيها الخزينة وبالتالي المجتمع، ونحن ندعو الحكومة أن تنفذ، فعلا، ميثاق حسن التدبير وتعقلن النفقات العمومية، وتبدأ بنفسها! ولابد أن نسجل أن الحكومة لم تشرع بعد في إنجاز الإصلاحات الكبرى المتعلقة بالقضاء والإدارة ومحاربة الفقر والرشوة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بالإمكان الاستمرار، وبأسف في سرد السلبيات، وهو ما لا يسمح به الوقت المخصص لنا ليس من أجل النقد فقط، بل من أجل الإصلاح، ومن أجل التحفيز، تحفيز الحكومة على بذل مجهودات جدية، للتغلب على المشاكل التي نعاني منها أو التخفيف منها على الأقل، ودافعنا في ذلك حرصنا الأكيد، على تفوق إنجازات هذه الحكومة على سابقاتها، وعلى إنجاح تجربة التناوب التي ندعمها، وهي التجربة التي لا يمكن نكران نتائجها الإيجابية الأكيدة، وهو ما يجعلنا نستمر في دعمها، ونقدنا البناء للنواقص يندرج ضمن هذا الدعم، واعتبارا لانخراطنا، في هذه التجربة واقتناعنا بأهميتها التاريخية، واقتناعنا أيضا بإمكانيات حكومة التناوب في تجاوز بعض النواقص المذكورة، وأملنا أيضا أن تأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار في برامجها وممارساتها، فإننا نصوت لصالح هذا المشروع لما يتضمنه من بعض الإيجابيات ولالتزامنا السياسي في إطار الأغلبية، والذي نعتبره في العمق تصويتا لصالح التناوب، ولصالح تقدم بلادنا بقيادة عاهلنا الكريم جلالة الملك محمد السادس أعزه الله وحفظه والذي تدعو إشاراته القوية وديناميكيته، الحكومة ومختلف الفعاليات السياسية إلى الإنسجام مع مشروعه وطموحاته وتوجيهاته السامية الرامية الي رقي وازدهار وطننا سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم السيد الهيلع،

الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الله الشرقاوي عن فريق الإتحاد الإشتراكي.

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على الرسول الأمين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أتدخل باسم الفريق الإشتراكي لأناقش مشروع القانون المالي رقم 55 لسنة 2001، وذلك بعد مطابقة السنة المالية مع السنة المدنية على إثر تعديل القانون التنظيمي للمالية من أجل ملاءمة المعطيات مع الحياة الإقتصادية الوطنية. ولابد في البداية من التوجه بالشكر للسيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة والأطر العاملة معه على المجهودات التي بذلوها في إنجاز مختلف الوثائق والتقارير وتزويدنا بالمعلومات والمعطيات وخاصة تلك التي تتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية ومرافق الدولة.

إن المشروع الذي بين أيدينا يندرج ضمن المخطط الخماسي الذي يحدد الخطوط العريضة للأهداف والبرامج الرامية2000-2004 إلى تحقيق التنمية المنشودة على المستويات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

إن السياق العام الذي يناقش فيه مشروع القانون المالي لهذه السنة يتسم بظروف وصل فيها المخطط الأممي لتسوية قضيتنا الوطنية الى الباب المسدود وذلك من جراء تعنت خصوم وحدتنا الترابية ولجوءهم إلى مختلف المناورات والدسائس للحيلولة دون مشاركة كل الصحراويين المغاربة وبقدر ما يعمل المغرب جاهدا من خلال تقديم المبادرة تلو المبادرة لإنهاء هذا المشكل المفتعل، فإنه يواجه بالعراقيل والمخططات الرامية إلى إبقاء الأوضاع على ماهي عليها، هذه الأوضاع التي تخدم زمرة من الإنفصاليين الذين لاهم لهم سوى المتاجرة بمصالح إخوانهم الصحراويين واستغلال المساعدات الدولية والإنسانية التي توجه إلى إخواننا المحتجزين في مخيمات العار، وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن الداعية الى بحث الأطراف المعنية عن الإمكانيات والوسائل والصيغ الكفيلة بإيجاد السبل الناجعة لحل هذا المشكل المصطنع، فقد بادر المغرب في لقاء برلين الذي انعقد في الشهر الماضي إلى اقتراح حوار مباشر لإيجاد حل في ظل السيادة

المغربية والوحدة الوطنية والترابية بتمكين أبناء الأقاليم الصحراوية من تدبير شؤونهم في إطار اللامركزية والجهوية التي أقرها دستور 96، لكن جواب الانفصاليين يدل لمن يحتاج إلى دليل الى عدم استقلالية قرارهم السياسي وانعدام الرغبة في حل هذه القضية المفتعلة، وبهذه المناسبة أترحم على أرواح شهداء وحدتنا الترابية كما نوجه تحية إكبار وتقدير للقوات الملكية المسلحة والدرك الملكي ورجال الأمن والقوات المساعدة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

ورغم انشغال المغاربة قاطبة، ملكا وحكومة وشعبا، بقضيتهم الوطنية فان قضية أخرى لا تقل عنها أهمية تحتل مكانة متميزة في قلوب ووجدان المغاربة، إنها قضية إخواننا الفلسطينيين الذين أصبحوا عرضة للهجمات القمعية والغطرسة الإسرائيلية حيث يتم اللجوء الى مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة في مواجهة الصدور العارية لأطفال الشعب الفلسطيني العزل وبمباركة ومساندة من الولايات المتحدة ولقد عبر الشعب المغربي في مسيرة الرباط الشعبية بمختلف حساسياته السياسية وكل شرائحه الإجتماعية من كل الأعمار والأجيال عن تضامنه ومساندته المطلقة لانتفاضة الأقصى ولإخواننا في فلسطين والأراضي المحتلة، ونغتنم هذه المناسبة لنسجل باعتزاز قرار الحكومة المغربية بإغلاق مكتب الاتصال المغربي بإسرائيل ومكتب الإتصال الإسرائيلي بالمغرب والذي جاء تنديدا بالمواقف الإسرائيلية وفي مقدمتها إجهاض مسلسل السلام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن الإطار المرجعي الذي يحدده موقفنا من مشروع القانون المالي يتمثل في اختياراتنا وتوجهاتنا التي ناضلنا من أجل بلورتها وتنفيذها تجاوبا مع طموحات وتطلعات الشعب المغربي، كما نعتمد في نفس الوقت التصريح الحكومي المصادق عليه والذي يعتبر ميثاقا بين الحكومة والأغلبية البرلمانية المساندة لها، ونستحضر في نفس الوقت الخطب الملكية السامية والتي تتعدى التوجيهات لتشكل برامج حقيقية مدققة الأهداف ومحددة الزمان والمكان لعدة مشاريع استثمارية وتنموية تصب في تكامل وتناغم مع المجهودات الحكومية ومخططاتها رغم أن مناهضي التغيير وأعداء الديمقراطية يبذلون كل ما في وسعهم على مختلف الواجهات ومن عدة مواقع ومنابر لتسميم الأجواء والنيل من التحول النوعي الذي بدأت تعرفه بلادنا انطلاقا من مسيرة التغيير والإصلاح التي تقودها حكومة التناوب بإرادة وتوافق مع المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، وبتزكية ومباركة من خلفه الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

إن محاولات التشكيك والمساس بمصداقية بعض الرموز الوطنية، الأموات منهم والأحياء، ومعاكسة تيار التجديد والتغيير وتكريس حقوق الإنسان والحريات العامة وإرساء دعائم دولة المؤسسات وإقرار الديمقراطية.

لتعتبر محاولات يائسة لإجهاض هذه التجربة والمس بالتوافق الحاصل بين العرش والقوى الديمقراطية، إننا في الإتحاد الإشتراكي ندين بكل بشدة كل الإدعاءات والأساليب المنحطة للنيل من قادة حزبنا ورموزه التاريخية وعلى رأسها الأستاذ المجاهد عبد الرحمان اليوسفي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن من نتائج سياسة الوضوح والمكاشفة التي تنهجها حكومة التناوب أن الإكراهات التي تعاني منها والصعوبات التي تعترضها أصبحت معروفة لدى الخاص والعام وفي مقدمتها:

1 - توالي سنتين من الجفاف أدت إلى ركود النشاط الفلاحي وانعكس ذلك سلبا على مجمل الإقتصاد الوطني، مما حدا بالحكومة إلى تسطير

الغاية 6.5 مليارات من الدراهم للتدخل في عمليات عدة يستفيد منها العالم القروي، إلا أن هذه العمليات شابتها بعض الخروقات في بعض المناطق حولتها من هدفها التضامني الى عملية بيع وشراء استفاذ منها الوسطاء واللوبيات على حساب بؤس الفلاحين وشقاءهم.

2 - ارتفاع سعر النفط الى حوالي 35 دولار للبرميل الواحد شكل بدوره إرهاقا واستنزافا للميزانية، حيث بلغ متوسط التحمل الإضافي الشهري 430 مليون درهم، وقد تحمل صندوق الموازنة هذا العبء لفائدة المستهلكين والمنتخبين.

3 - انخفاض سعر الأورو بالنسبة للدولار أثر سلبا كذلك على الإقتصاد الوطني ولاسيما القطاعات المصدرة، كما تجدر الإشارة الى التقلبات التي تعرفها مبيعات الفوسفاط ومشتقاته ومدى تأثيرها على المداخيل علاوة على إنهاء العمل باتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي.

ورغم ما سبق ذكره فإن ترشيد النفقات وتفعيل ميثاق حسن التدبير والمناعة التي أصبح الإقتصاد المغربي يتوفر عليها إضافة إلى تحسن صورة المغرب والمكانة التي أصبح يحتلها على المستوى الخارجي، كلها عوامل تظافرت لتمثل تعويضا لتلك العوامل السلبية المذكورة أعلاه، فبفضلها ارتفع عدد الوافدين على المغرب من السياح من 11٪ وارتفعت المداخيل ب12٪ سنة 99، مما يؤكد نجاعة التدابير المتخذة سالفا لفائدة هذا القطاع الذي يمكن أن يشكل مستقبلا، نظرا لتنوع المنتوج السياحي للمغرب رهان الإقتصاد الوطني سيما وأن صندوق الحسن الثاني قد رصد 500 مليون درهم كاعتماد لتهيئة 3 مناطق سياحية في كل من تغزوت وخميس الساحل والسعيدية.

وفي نفس الإطار فإن الصناعات الكهربائية والإلكترونية قد واصلت نشاطها وحيوتها لترتفع صادراتها بأكثر من 30%. وفي نفس الإتجاه أدت زيادة رأس المال الثابت الى ارتفاع نسبي في الاستثمار من 24.3٪ سنة 99 إلي 25.3٪ سنة 2000، وتحسنت المداخيل الضريبية بفعل تحسن العلاقة بين الإدارة الجبائية والملزمين وتم التحكم في نسبة التضخم رغم عوامل الضغط والاكراه وتمشيا مع سياسة تخليق الحياة العامة بترشيد النفقات ومحاربة التبذير واعتماد صيغ للتدبير مغايرة لما كان معمولا به في السابق، تمكنت حكومة التغيير في إطار الوفاء بالتزاماتها من تخفيض الدين الخارجي إلى 15.3٪ مليار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن فريقنا الإشتراكي يثمن المقاربة الجديدة لصندوق المقاصة والتي تعتبر الترجمة العملية للتصريح الحكومي الذي سبق للسيد الوزير الأول أن أعلن عنه والرامي إلى تحويل هذا الصندوق من وسيلة محاسبية إلي وسيلة فاعلة في خدمة السياسة الإجتماعية والإقتصادية.

إن توجيه الدعم إلى كل من يستحقه من المنتخبين من شأنه أن يساهم في رفع الجودة وتشجيع المنافسة مما سينعكس إيجابا علي الأسعار لصالح المستهلك، وبهذه المناسبة ندعو إلى قطع الطريق على كل المحتكرين والمضاربين الذين يحولون دون إيصال الدعم الى مستحقيه، وتقديم كل المتلاعبين الذين تبث تورطهم الى العدالة لتقول كلمتها بعيدا عن التدخلات مهما كانت مواقع أصحابها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن ما أسلفنا ذكره ماهو إلا مجرد عناوين لما تم تحقيقه في السنة التي نحن بصدد توديعها، ولا يمكن الإسهاب في سرد الجزئيات والتفاصيل، أما ما يتعلق بمشروع القانون المالي لسنة 2001، فإنه يتوقع معدل نمو بنسبة 8٪ ومعدل تضخم بنسبة 2.5٪، أما عجز الميزانية فسيبقى في حدود 3٪، ويتبين بالملموس من خلال الدراسة المتأنية لمختلف المعطيات والمستندات أن النسب المذكورة ليست اعتباطية بل لها مرتكزاتها ومبرراتها مما يدعو الى تفهمها والتجاوب معها دون إفراط

في التفاؤل وعيا منا بصعوبة الأوضاع وتعقيداتها، خاصة إذا بقيت الظروف المناخية غير مواتية كما كان عليه الحال خلال السنتين المنصرمتين.

ومهما يكن من أمر فإن القانون المالي لسنة 2001 سيتحمل القسط الأوفر من كلفة اتفاقية الحوار الإجتماعي المتعلقة بالترقية الداخلية لعموم الموظفين خارج نظام الكوطا والذي سيستفيد منه ما يزيد على 100 ألف موظف من مختلف الإدارات العمومية، كما سيتم إحداث 17 ألف منصب مالي جديد وخلق 4000 منصب لترسيم الموقتين من الأعوان.

وإذا كان التعليم يعتبر القضية الثانية بعد قضية وحدتنا الترابية فإن مشروع القانون الذي بين أيدينا يصادف بداية تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين مع ما يتطلب ذلك من رصد الإعتمادات الكفيلة بتأمين بداية موفقة لإصلاح التعليم والذي يعتبر المدخل الأساسي لمواجهة التحديات وكسب رهان التنمية بكل أبعادها، وفي نفس السياق؛ أي تنفيذ العشرية الوطنية للتربية والتكوين، خصص المشروع 336 مليون درهم لمؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعية لفائدة أسرة التعليم، إذ أن نجاح المنظومة التربوية يرتبط بتحفيز الأطر التعليمية والتربوية والعناية بأوضاعها الإجتماعية، كما رصد المشروع 360 مليون درهم للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الإجتماعي وأعفى المشروع كذلك الإستثمارت الموجهة لبناء الأحياء الجامعية من طرف المقاولات الخاصة من الضريبة علي القيمة المضافة.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية سيتم تخفيض كلفة الطاقة الفلاحية والصناعية بما قدره 500 مليون درهم وسيتم إعفاء الفلاحين من الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات الى غاية 2010، كما سيستفيد هذا القطاع من متابعة تنفيذ برنامج الحد من آثار الجفاف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن الإجراءات التي يتضمنها مشروع قانون المالية يندرج ضمن توجهات واختيارات المخطط الوطني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 2000-2004 بعد عودة الإعتبار له بمنظور جديد يؤسس للرؤية المتوسطة والبعيدة المدى قصد تحقيق التنمية المستديمة من خلال تأهيل إقتصادنا وتمنيعه لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل وتنويع مجالاته وتشجيع كل المتدخلين وإقرار شراكة تكاملية بين مختلف أطراف الإنتاج وتشجيع المبادرات الحرة وتحفيز المستثمرين. وفي هذا السياق وبالإضافة إلى بعض التدابير السالفة الذكر، فإن مشروع القانون المالي قيد الدرس، ينص على تخفيض الضريبة على القيمة المضافة من 20٪ الى 10٪ لفائدة المطاعم وتخفيض رسوم التسجيل من 1٪ إلى 5٪ على تفويت الأصول التجارية للقطاع السياحي وخفض الحد الأدنى الضروري لعقد اتفاقية مع الدولة من 500 مليون درهم الى 200 مليون درهم لتوسيع الاستفاذة من ميثاق الإستثمار، وبهذه المناسبة نحيي المجهودات الحكومية التي أخرجت إلى الوجود مشروع ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة لما لها من أهمية، إذ تمثل 95٪ من النسيج الإقتصادي المغربي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن تحقيق التوقعات والبرامج يبقى رهينا بالمساهمة الدينامية والشاملة لكل القطاعات وتعبئة كل إمكانياتها المادية وحشد طاقاتها البشرية وتجديد أساليب عملها، كما يستلزم توفير الأجواء الملائمة للبدل والعطاء ورفع المردودية وتقوية القدرة التنافسية، ولن يتأتى ذلك إلا بتدليل الصعاب المتمثلة في الروتين الإداري وتعقيد المساطر التي يعاني منها المواطن والمستثمر على السواء، إذ في الحقيقة ولحد الساعة لا نلمس أدنى تغيير على مستوى إدارتنا الشيء الذي يدفعنا الى التساؤل عن مستقبل الإصلاح الإداري الذي طال انتظاره وكذلك الشأن بالنسبة للمحاكم المغربية وقطاع العدل، فمهما توفرت التشجيعات والتحفيزات على مستوى النصوص فإنها تبقى دون التأثير على جلب الإستثمارات في غياب إصلاح إداري وقضائي يطهر

هذين المجالين من المعوقات التي تحول دون استقطاب رؤوس الأموال مغربية كانت أم أجنبية؛ والتي لا تستقيم التنمية المنشودة بدونها.

فرغم اختيار الشباك الوحيد علي مستوى الجهة كمخاطب وحيد فإن تفعيل هذا القرار يبدو وكأنه لازال يحتاج الى المزيد من الوقت، لتعميمه على كل جهات المملكة.

ومن الملاحظ أيضا أن ما تضمنه مشروع القانون المالي في ميدان الضرائب والجبايات ليس إلا إجراءات جزئية، رغم استفادة بعض القطاعات من إعفاءاتا وتخفيضات، لأن المطلب هو إعادة النظر في المنظومة الجبائية والضرائبية في إتجاه تبسيط المساطر وتخفيض الأعباء على الملزمين والمستثمرين.

السيد الرئيس،

إن التأهيل الذي ننشده لبلادنا يتطلب تجنيد كل الطاقات والوسائل وضمان تكافئ الفرص لجميع المواطنين وجعلهم سواسية في الحقوق والواجبات وجعل حد لمختلف الإمتيازات بما فيها الأجور العليا المستفزة والتي لا تتناسب مطلقا مع أوضاعنا وإمكانياتنا الإقتصادية، ومن نفس المنطلق ندعو إلى عقلنة تدبير الموارد البشرية بدءا بتصريف عملية إعادة إنتشار الموظفين وإقرار نظام عادل يساوي بين موظفي الإدارات العمومية وإعتماد تشجيعات وتحفيزات على أساس الكفاءة والمردودية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا في الفريق الإشتراكي أحد مكونات الأغلبية، اقتناعا منا بالسياسة الحكومية وما أسفرت عنه من نتائج، قياسا مع الظرفية الغير المواتية نقر بما تم تحقيقه للحد من مظاهر الإختلالات الجهوية والإجتماعية وندعم هذه المجهودات الرامية إلى تأهيل بلادنا وتكريس مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وإقرار دولة المؤسسات والتي أدينا ثمن المطالبة بها غاليا مع حلفائنا، وإننا بهذه المناسبة نجدد دعمنا ومساندتنا لحكومة التناوب والتغيير برئاسة الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي،وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الآن الكلمة للسيد المستشار السي عمر الإدريسي عن الفريق الكنفدرالي، فليتفضل.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة القانون الحالي برسم السنة المالية 2001، المعروض اليوم على أنظار مجلس المستشارين، تأتي في سياقين متفاعلين، الأول دولي والثاني وطني، وما يحملانه من مؤشرات واضحة أو ملتبسة، لها دلالات مؤكدة أو محتملة... وهو أمر يقتضي وضع المشروع ضمن لحظته لاستنطاقه في علاقته بمحيطه وزمنه، اقتناعا منا، كفاعل اجتماعي مناضل في إطار مركزيتنا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لأن النقاش علي هذا النحو، وفي هذا الزمن بالذات والصفات، من المفروض أن يكون لصالح وطننا أولا، ولصالح مستقبل أجيالنا القادمة، باعتبار أن تأمين المستقبل للأجال القادمة رسالة وأمانة ملقاة على عاتق الدولة والحكومة والأحزاب والنقابات وكل المرتبطين بالشأن العام، قبل مسؤولية الأسر والآباء والأمهات...

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد تأكد بالملموس من خلال العديد من المؤشرات التي اتضحت معالمها في العديد من البدان، أن الشراكة اليوم في نسق العولمة هي

شراكة دولتية بين رعاتها، وهي من جانب واحد وغير متكافئة إطلاقا، إذ لا أحد يمكن أن يعطي مقاربة واضحة ومقنعة لما سيكون عليه الإقتصاد الدولي بعد عشر سنوات، عندما تفرض الإتفاقيات التجارية الدولية نفسها في الميدان، مما يدعونا مرة أخرى إلي إعادة طرح سؤالنا المركزي الذي بلوره مؤتمرنا الوطني الثالث سنة 96: كيف نواجه العولمة؟ وهل هي قضاء وقدر؟ إن 2010 موعد سيأتي لا محالة على الأخضر واليابس: فما هي حظوظ بلد سيكون قطاعه العام معروضا للبيع على الشركات الكبرى ووكلائها في المغرب؟ وما هو المغرب غدا في شروط هذه العولمة الكاسحة، حيث المقاولات نفسها غير قادرة على منازلة مثيلاتها فأحرى الأقوى منها؟ وماهو المستقبل المراهن عليه من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

إن إفقار الفقر سيصل إلى مداه: فأين العدة التي حضرها المغرب لصيانة وجوده وهويته وتماسك نسيجه العلائقي و المجتمعي؟ وما الذي يجب أن يتغير؟ هل هي مفاهيمنا التي أطرت تمثلنا أم أن تجربتنا كانت خارج نسق التحولات وما يزال مسارها يتسع ويتنامى نحو المجهول؟

وعلى المستوى القومي تأتي مناقشة هذا القانون، والآلة الصهيونية تصعد هجمتها على الشعب العربي الفلسطيني وتقتنص أنواته الحربية النظامية، الصدور الطرية لأطفال الحجارة الثانية، مما يكشف لمن هو في حاجة إلى قرائن وأدلة إضافية، زيف شعارات العولمة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق الشعوب في الأمن والإستقرار.

إن قضية فلسطين وكل القضايا القومية تحضر بقوة في سياقنا العربي، مما يفرض علينا أن نستحضرها في بعدها الإستراتيجي باعتبارها محددا أساسيا لمصير الوجود العربي. من هنا تأتي القضية القومية كجزء أساسي ضمن إنشغالنا الكونفدرالي، والتعامل معها- في تقديرنا- لا يجب أن يتم بشكل ظرفي آني لتفريغ حماس شعبي ظل محاصرا، بل باعتبارها قضية عربية وجودية أولا ودائما.

وتحضر أيضا صيانة وحدتنا الوطنية، بما فيها الوحدة الترابية في الجنوب والشمال، والتي نعتبرها إحدى الضمانات التاريخية لتأمين مستقبل المغرب واستقراره.

إن أقاليمنا الجنوبية يجب أن تستحضر في القانون المالي بإحداث مناطق صناعية وسياحية، واستبعاد المقاربات الأمنية. وبالمناسبة نجدد باسم الطبقة العاملة المغربية تحياتنا لقواتنا المسلحة الملكية المرابطة في تخوم صحرائنا، دفاعا عن هذا الجزء الغالي من وطننا العزيز، وعلى رأسها قائدها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما ننحني بخشوع أمام أرواح الشهداء الذين قدموا دمهم الزكي فداء لاستمرار وحدة التراب.

وعلى صعيد العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، هذه العلاقة التي ظلت خاضعة للخوف المبالغ فيه الذي يتملك الغرب من ملف الهجرة، ويتحكم في مجريات الحوار، الذي ينبغي أن يكون متكافئا يستحضر المصالح الإقتصادية والتجارية والمالية للمغرب والمغاربة، في إطار شراكة أورو متوسطية متعاونة، وفي إطار هندسة جيوسياسية تقف وجها لوجه أمام التصحر الإقتصادي والبشري الآتي لا محالة مع سياق العولمة الكاسحة، وهذا يقتضي من جهتنا نحن، أن نتوفر على مؤسسات قوية تعزز القدرة التفاوضية للمغرب في هذا الاتجاه والمنحى.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن السياق الوطني الخاص، الذي يشكل لحظة هذا القانون المالي المعروض للنقاش اليوم، يقتضي وضعه ضمن علاقته بالقوانين المالية التي تقدمت عليه من جهة، والمخطط الخماسي من جهة ثانية، باستحضار المناخ الإقتصادي والإجتماعي، فمشروع القانون المالي الحالي، هو الرابع بالنسبة لهذه الحكومة، وهو الأول في تنفيذ المخطط الخماسي، يعني هذا أن صورة المشهد الإقتصادي والإجتماعي قد اكتملت لدى الحكومة، مما يطرح العديد من الأسئلة نجمل أهمها فيما يلي:

- هل هذا المشروع يعكس فعلا خطوة سنوية لترجمة سنة من المخطط؟

- هل هذا المشروع قطع الصلة مع المشاريع التي مضت؟
- هل استطاع أن يتخلص من البنية المرسومة سلفا من طرف المؤسسات المالية الأجنبية؟
- وهل انطلق من الحاجيات الأساسية للمغاربة؟
- ثم هل يتوجه نحو خلق الرجة المأمولة في المناخ الإقتصادي والإجتماعي لتحقيق التنمية؟

إن الدورة الإقتصادية في بلادنا، ماتزال تعاني من الإنحباس الذي تتجلى مظاهره في:- جمود الاستثمار، ضعف ثقافة المقاولة التي ما تزال تعيش حنين الماضي المرتبط بالدولة، ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وانعكاسها على الدورة التجارية الداخلية، جمود وهيمنة التقليد على القطاع الفلاحي المغربي- ضعف الميدان السياحي، غياب الإجراءات الإقتصادية التي من شأنها أن تحدث القفزة التي نتوخاها جميعا.

وعلى المستوى الإجتماعي تتجه الدولة نحو التخلص من الخدمات الإجتماعية مما يطرح سؤالا عريضا حول مستقبل الخدمة العمومية بالمغرب، وهل انتهى دور الدولة؟ مع العلم أن الملف الإجتماعي، بدلا من هذا الهروب، يتطلب تعاملا جديدا، وينبغي أن يصبح انشغالا حكوميا مستمرا، لرفع الحيف الإجتماعي على المواطنين وإنصافهم وإنصاف الطبقة العاملة، مما يمكن من التخفيف من حدة التوترات، والحفاظ على الإستقرار وتقوية تماسك البنية الإجتماعية، والحد من إمكانية بروز ظواهر جديدة منفلتة عن سياق مواجهة الإكراهات والتحديات التي تستهدف المغرب، نحن في غنى عنها كمغرب وكمغاربة- فأي دور للسياسة إذا لم تنطلق من حاجيات المغاربة؟ المغاربة لا يريدون استهلاك آخر صيحة إنتاجية تطلقها الوصفات الإشهارية عبر قنوات البث الفضائي، حاجيات المغاربة هي في بساطتها مرتبطة بتطور المجتمع المغربي حضاريا، بيت تتوفر فيه الشروط الصحية للسكن- تغذية كافية تؤمن سلامة العقل والجسد، بنيات تحتية ضرورية تدخل في تعداد الحق في الحياة، ديمقراطية فعلية تشرك بنزاهة ومصداقية المواطن المغربي في مناخ الحرية والاحترام لحقوقه الوجودية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إننا نعيش خللا يطال كل شيء، ولقد سمينا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هذا الزمن، بالزمن الحكومي لأنه زمن كان ينبغي أن يطبع بإجراءات وقرارات كبرى في كافة المجالات، أن يطبع هذا الزمن بإقلاع اقتصادي حقيقي، وألا يضاهيه أي زمن، إنه زمن خاص بالمغاربة، فهل كانت الحكومة في مستوى هذا المطمح؟ جوابا عن هذا السؤال ندعوكم السيد الوزير إلى النقاش الهادئ المخضب بأريج الوطنية الصادقة حول ما سميتموه ب "الإكراهات"، هل ما جاء في خطابكم المواكب لهذا القانون المالي على أنه إكراهات، هو إكراهات؟

- الجفاف أصبح ظاهرة بنيوية وليست عارضة حتى يعتبر إكراها، إن التعامل الحكومي انصب على محاربة آثار الجفاف ولم يرتق الى مستوى التعاطي مع أسبابه، لأن مواجهة الجفاف تبدأ بمواجهة أسبابه في إطار سياسة فلاحية شمولية تستهدف الأرض والإنسان والماء والبنيات...
- فاتورة البترول تحضر في الخطاب الحكومي عندما يرتفع السعر أما عندما ينخفض فإن الحصيلة تغيب ولا تعرض.
- تقلبات سعر العملة أمر معروف وهو ناتج عن التبعية للأورو.
- وأكثر من هذا وذاك يعتبر الخطاب الحكومي المواكب للقانون المالي معالجة بعض القضايا الإجتماعية في حدها الأدنى إكراها! أو ليست الترقية حق؟ والترسيم حق؟ والشغل حق؟ والأعمال الإجتماعية حق؟ والأحياء الجامعية حق؟ بل ولماذا لا يقدم القانون المالي التحفيز الضريبي والتخفيض من كلفة الطاقة لصالح الباطرونا على أنهما إكراه؟!

إن الإكراهات الحقيقية في منظورنا الكونفدرالي هي غير هذا، إن إكراهات المغاربة هي حاجياتهم الملحة، وإكراهات الحكومة هي المصالحة مع الفساد العام الذي تتجلى مظاهره في:

1 - اقتصاد الامتيازات، الذي ما يزال يصارع من أجل استمراره، بنفس المنطق ونفس الحماية ونفس الرعاية من طرف الدولة والحكومة، بالتحايل على القانون، والتملص الضريبي، والريع، والاستمرار في مسلسل التفويتات لذوي القربى والمقربين.

2 - التدبير الفاشل للمؤسسات المالية الكبرى بسبب الاختلالات المالية وسوء التسيير والتدبير وعدم المراقبة، والتحويلات المالية غير المشروعة، وضعف الإرادة السياسة وإرادة القرار، لإصلاح هذا الوضع بهدف جماية المال العمومي وحماية الأجراء.

3 - فشل مسلسل الخوصصة، فالدولة في المغرب فرضت نفسها وصيا- وهو ذا تاريخ عقود الاستقلال- واليوم تنسحب! همها الأوحد هو الأمن، وإذا احتكرت القرار الإقتصادي فلإغراء البعض وإفقار الغالبية العظمى، وفشل مسلسل الخوصصة ناطق اليوم بما حدث ويحدث في إيكوز وصيكور وصوناصيد ولاسامير وغيرها من المقاولات في العديد من المناطق والجهات...

4 - التهميش التام للعالم القروي، مع العلم أن نهضة المغرب تبدأ من العالم القروي، مما يفرض وبالضرورة، أن يكون لدينا رهان على المستقبل البعيد، لنحول المجال القروي الى مجال قادر على المنافسة الدولية، وقادر على المساهمة الفعالة في تأمين الغذاء وتطوير الإقتصاد الوطني.

5 - استفحال ظاهرة الفقر والبطالة: لقد أكدت إحصاءات بعض المؤسسات الدولية أن نصف المغاربة يعيشون حالة فقر مطلق، وهي ظاهرة تقتضي التوجه الى الأسباب بسن سياسة إجتماعية قارة لمواجهة هذا الوضع المخيف، وبخصوص البطالة يلتزم القانون المالي ب 17.000 منصب شغل الأغلبية في هذا العدد موجهة الى التعليم، ونسبة كبيرة من هذه المناصب هي من الإحالات على التقاعد، مع العلم أن إصلاح وزارة الإقتصاد والمالية وإعادة هيكلة مديرية الضرائب، يتيح لوحده إمكانيات هائلة للتوظيف ذي البعد الاستثماري، الذي يمكن الخزينة من مداخيل جديدة هي حق الدولة على المتملصين.

6 - فساد القضاء واستمراره على نفس الحال، رغم إجماع البشرية أن العدل أساس الديمقراطية ومنطلق التقدم وركيزة التحضر والمدنية، فلا تنمية بدون إصلاح القضاء واستقلاله كمؤسسة مستقلة تسهم في عملية التنمية الشاملة.

7 - فساد الإدارة: لم يلمس المغاربة أي بوادر لأي إصلاح إداري حقيقي، فما تزال التعيينات تتم بالزبونية، مع العلم أن مناصب المسؤولية في عهد حكومة ترفع شعار التغيير يجب أن تتم وفق مقاييس ومعايير، فلا وجود لنظام يحدد معايير إسناد المسؤولية العمومية، مما يدعو الى الشك في جدوى ونجاعة شعار التخليق الملوح به في التصريح الحكومي.

إن الإدارة معوق موضوعي أمام التنمية، لأن كل مظاهر الفساد لاتزال مستشرية في شرايين العمل الإداري المغربي، من زبونية ورشوة ومحسوبية... كما أن علاقة المواطن بالإدارة هي امتداد للعهود السابقة القائمة على الإكراه والتسلط والشطط في استعمال السلطة الإدارية...

8 - الرهان على مقاولة تتصف بالخمول والانكماش، فمجمل المقاولات المغربية، رغم ما حدث من تحولات على المستوى العالمي، وغم ما يتهددها من مخاطر المنافسة نتيجة لهذا التحول، فإنها لازالت لم تنطلق بعد في إعادة بناء ذاتها بناء صلبا، يعتمد العلم والتطور التكنولوجي، وإعادة الإعتبار للرأسمال البشري وتنميته لتضمن الإستمرارية، وخوض غمار المنافسة التي ستكون من دون شك لها انعكاسات خطيرة.

9 - معاناة الطبقة العاملة: وتظل الأوضاع الإجتماعية والمادية للطبقة العاملة، آخذة في التدهور المسامر، بفعل تراكم النزاعات وضعف الأجور والتعويضات والتضييق على الحريات النقابية في العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدماتية. وتزداد هذه المعاناة باستمرار الحكومة في عدم بلورة مضمون اتفاق 19 محرم وفاتح غشت 96 الى حيز الوجود- وهو ما يدفعنا الى القول بأن الحوار الإجتماعي والإتفاقات المبرمة كتعاقدات، لم تعطها الأطراف الأخرى الأبعاد الإجتماعية والسياسية والتاريخية، بهدف التوجه الى المستقبل، لبناء المغرب القوي القادر على المواجهة ورفع التحديات.

10 - الرهان على سراب الاستثمار الأجنبي:، ما مستقبل الرهان على مستثمرين أجانب؟ بل أين هو هذا المستثمر؟ وكيف له أن يغامر بالاستثمار في بلد يرى فيه رؤوس الأموال تهرب؟ أليس أولى أن يعطي رجال المال المغاربة النموذج في الثقة بنظامهم السياسي والإقتصادي ويكونوا هم الشريك الأول، بل المرشح الأول للاستثمار؟

11 - ارتفاع المديونية: إن الحديث عن انخفاض المديونية الخارجية هو مجرد ادعاء، لأنه يركز عن المديونية الخارجية ويسكت عن المديونية الداخلية، فإذا انخفضت الأولى بنسبة 11.60٪ فإن الثانية ارتفعت بنسبة 34.61٪، مما يعطينا الرقم الحقيقي للمديونية التي ارتفعت بنسبة 13.61٪.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إذا كان وضع المغرب اليوم، باستحضار سياق ولحظة مناقشة هذا القانون المالي، هو وضع استثنائي بامتياز، فإنه يتطلب قانونا ماليا استثنائيا، بل إن حكومة اليوم هي استثنائية في النسق الفكري والسياسي المغربي، مما يلزمها تاريخيا أن تدبر الشأن العام للمغاربة بشكل استثنائي واتخاذ القرارات التي ينتظرها المغاربة من زمن. وإذا كانت إمكانيات المغرب متواضعة فليقتسم المغاربة هذه الإمكانيات، وفي هذا الإطار لا مجال لوجود واستمرار الغنى الفاحش أمام اتساع حجم الفقر المدقع، المغرب غني والمغاربة فقراء ومن الأخطار المحدقة بالتجربة الحكومية الحالية هو التصالح مع مكونات الفساد ببلادنا.

مع الأسف لم نلمس تطورا جديدا ورؤية جديدة، والإكراهات المقدمة هي إكراهات قديمة، إن الصدمة الحداثية التي ينتظرها المغاربة هي برنامج للتغيير... المغرب في حاجة الى ثورة وطنية هادئة وسلمية تؤمن مستقبل البلاد في كافة المجالات. وتقتضي:

1 - إعادة هيكلة الإقتصاد المغربي من منظور وطني ينطلق أساسا من إمكانيات البلاد وحاجيات المغاربة. فالمغرب يتوفر على إمكانيات لمواجهة أوضاعه الصعبة إذا ما وظفت توظيفا ديمقراطيا وعقلانيا..

2 - إعادة النظر في أساليب توزيع الثروة الوطنية ومعرفة هذه الثروة بحصرها.

3 - التضامن والتساوي بين الجهات وضمان العدالة الإجتماعية المجالية.

4 - الاستثمار في العالم القروي في إطار إصلاح زراعي حقيقي يستهدف الأرض والإنسان والماء والبنيات.

5 - تصحيح الوضع السياسي بما يعزز البناء الديمقراطي، فالمؤسسات الحالية عاجزة نظرا لهشاشتها بفعل التزوير الذي أفرزها، مما جعلها ويجعلها دون مستوى المرحلة.

6 - الإبتعاد عن إفراغ المؤسسات التي تفرزها صناديق الاقتراع من محتواها الدستوري والأدائي.

7 - استحضار المسألة الإجتماعية كإجراءات في بعدها الآني والمستقبلي بدل الإستمرار في نهج أسلوب الترقيع تنفيذا لما هو مرسوم سلفا.

إن مشروع المغرب الجديد الذي يسكن قلوبنا يتطلب مواصلة بناء البلاد والعباد، بناء المواطن الجديد المرشح للمشاركة في تدبير شؤون بلده في كل مناحي الحياة، في إطار مناخ اقتصادي وإجتماعي يعيد الإعتبار لحقوق المواطنة في شموليتها.

إن مكونات الحكومة بالأمس لها موقف واليوم لها موقف آخر! مع العلم أن المصداقية تبدأ برفض تبدل المواقف حسب المواقع، ليس لكل موقع موقف، وحتى هذا الموقع الجديد في النسق الفكري والسياسي المغربي لم يكن بإرادة الناخبين، هو حد أدنى متواضع، فهل يسمح بالاستدراك؟ هل يسمح بخلخلة الأوضاع والإتجاه بها نحو المستقبل التنموي المنشود. نحذر من مخاطر الانزلاق، فما نعيشه اليوم هو هروب من الاستحقاقات الضرورية للوطن.

إن المغرب في حاجة الى تجميع كل الإرادات المخلصة لمواجهة التحديات والتغلب على الصعوبات وتجاوز المعوقات الذاتية والموضوعية والتاريخية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أذكر بجلسة المساء التي ستنطلق على الساعة الثامنة والتي ستخصص لرد السيد وزير المالية ثم التصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي هذا كتذكير، وبهذا نكون قد أنهينا هذه الجلسة التي كانت مخصصة للأسئلة الشفهية والتشريع، ورفعت الجلسة.